



كلية القانون
College of Law

Tikrit University Journal for Rights

Journal Homepage : <http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t>

Non-binding International Law

Dr. Lecturer . Shaza Abboudi Abbas

Administrative Technical College, Al-Furat Al-Awsat Technical University,
Kufa, Najaf, Iraq

Shatha.abbas@atu.edu.iq

Article info.

Article history:

- Received 14 August 2024
- Accepted 19 September 2024
- Available online 1 June 2025

Keywords:

- International law
- binding
- non-binding

Abstract: Non-binding legal rules are a set of rules included in documents that do not constitute official binding sources of law according to paragraph 1 of Article 38 of the Statute of the International Court of Justice. These positions do not have binding legal force , but they can nevertheless have certain (indirect) legal consequences and aim to achieve these consequences and lead to them. These rules have always been the subject of jurisprudential debate among Western legal scholars , some of whom have refused to call them law because there is no non-binding law. Either there is binding law or there is no law. While others have gone so far as to say that the effectiveness of these rules in achieving the desired goals should be investigated and the issue of investigating their legality should be ignored. This jurisprudential opinion focuses on the many advantages provided by non-binding law that neither treaties nor custom can provide. Therefore , the majority opinion goes to defending these rules and overlooking their flaws.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

القانون الدولي غير الملزم

م.د. شذى عبودي عباس

الكلية التقنية الإدارية، جامعة الفرات الأوسط التقنية، الكوفة، النجف، العراق

Shatha.abbas@atu.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : ١٤ / آب / ٢٠٢٤

- القبول : ١٩ / ايلول / ٢٠٢٤

- النشر المباشر : ١ / حزيران / ٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية :

-- القانون الدولي

- الملزم

- غير الملزم

الخلاصة : القواعد القانونية غير الملزمة هي عبارة عن مجموعة من القواعد المدرجة في الوثائق التي لا تشكل مصادراً ملزمة رسمية للقانون بحسب الفقرة ١ من المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، هذه القواعد ليس لها قوة قانونية ملزمة، ولكنها مع ذلك يمكن ان تكون لها عواقب قانونية (غير مباشرة) معينة وتهدف الى تحقيق هذه العواقب وتؤدي لها، ولطالما كانت هذه القواعد محل جدال فقهي بين فقهاء القانون الغربي الذين رفض بعضهم اطلاق لفظ القانون عليها لانه لا يوجد قانون غير ملزم ، فلما ان يوجد قانون ملزم واما لا يوجد قانون، في حين ذهب البعض الاخر الى القول بالبحث في فاعلية هذه القواعد في تحقيق الأهداف المرجوة منها والتجاوز عن مسألة البحث في قانونيتها، فيذهب هذا الراي الفقهي الى التركيز على المزايا العديدة التي يوفرها القانون غير الملزم والتي لاتستطيع المعاهدات ولا العرف توفيرها ، لذا يذهب راي الأغلبية الى الدفاع عن تلك القواعد والتجاوز عن عيوبها.

© ٢٠٢٣، كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة : وجد القانون الدولي العام لغرض تنظيم العلاقات بين الدول او بينها وبين المنظمات الدولية،

وقد تعرض هذا القانون لتطور كبير جدا من حيث موضوعاته التي اخذت تتوسع وترتفع من المجال الوطني الى المجال الدولي باستمرار بتأثير من العولمة وزيادة التفاعل والتواصل بين الدول المختلفة، وقد كانت الوسيلة الرئيسية والتقليدية لهذا التنظيم هي المعاهدات الدولية التي نصت عليها المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية باعتبارها مصدراً أساسياً للقانون الدولي الى جانب العرف الدولي والمبادئ القانونية العامة التي تعترف بها الأمم المتحدة، والى جانب هذه الوسائل وعلى مستوى واحد ظهرت لدينا صور أخرى من صور تنظيم العلاقات الدولية وهي القواعد القانونية غير الملزمة التي أيضا تعنى بموضوعات القانون الدولي ولكن بشكل غير ملزم ، ولعل الأمم المتحدة ابرز من استخدم هذه القواعد لتجاوز عيوب المعاهدات الدولية التي تتطلب موافقة الدول من اجل سنّها وتشريعها، والتي غالبا ما تتهرب من ابرام العديد من المعاهدات تجنباً للمسؤولية ، فوجدت المنظمة ان افضل طريقة لنشر ما تريده من قواعد يكون من خلال التوصيات والتوجيهات التي تكون غير ملزمة للدول، لكن في ذات الوقت لا تخلو من قيمة قانونية عظيمة، اما اليوم فقد أصبحت القواعد القانونية غير الملزمة هي الوسيلة المفضلة للعديد من الدول والمنظمات الدولية لتنظيم مختلف موضوعات القانون الدولي للاستفادة من مميزاتها العديدة حتى أصبحت تفوق عدد المعاهدات الدولية بشكل كبير، ونظرا لما يثيره هذا الموضوع من إشكالات وتساؤلات حول مدى قانونية تلك القواعد وصحتها ووصفها القانوني واشكالها، فقد ارتأينا البحث في هذا الموضوع لقلة الأبحاث العربية التي تناولته.

أهمية البحث

تتجسد أهمية البحث في انه يتناول بالدراسة قواعد القانون غير الملزم التي أصبحت اليوم وفي نطاق القانون الدولي الوسيلة المفضلة للعديد من الدول والمنظمات الدولية لتحقيق التنظيم والتعاون الدولي في مواضيع متعددة من موضوعات القانون الدولي، كالبينة وحقوق الانسان والتجارة والاقتصاد، لكنها تخلو من الالتزام القانوني، مما يثير نقاشا حادا حول جدواها.

مشكلة البحث

المشكلة الأساسية للقواعد غير الملزمة هي، انها غير ملزمة ولم يتم تشريعها وفق اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩، وبالتالي لا يمكن اعتبارها مصدرا من مصادر القانون الدولي ولا يمكن الاحتجاج بها امام القضاء والتحكيم الدوليين، لكنها أصبحت محل اقبال متزايد على استخدامها في تنظيم مختلف موضوعات القانون الدولي.

منهجية البحث

نعتمد في بحث القانون الدولي غير الملزم على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، فمن خلال المنهج الوصفي نصف القانون الدولي غير الملزم، ومن خلال المنهج التحليلي نقوم بتحليل قواعده وغاياته وأسباب اللجوء اليه.

خطة البحث

المقدمة

المطلب الأول: ماهية القانون غير الملزم

الفرع الأول: تعريف القانون غير الملزم

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لقواعد القانون غير الملزم

المطلب الثاني: دور القانون غير الملزم في تطور القانون الدولي

الفرع الأول: أسباب اللجوء الى استخدام قواعد القانون غير الملزم في نطاق القانون الدولي

الفرع الثاني: مجال قواعد القانون غير الملزم

الفرع الثالث: تقييم القانون غير الملزم

الخاتمة

المطلب الأول: ماهية القانون غير الملزم

يطلق الفقه على القانون غير الملزم العديد من التسميات منها القانون اللين والقانون المرن والقانون الناعم والقانون المخفف فضلا عن القانون غير الملزم، وهي جميعا تشير الى طائفة كبيرة ومتنوعة من القواعد التي تتميز بكونها غير ملزمة قانونا للدول، الا انها لاتخلو من الفاعلية والاهمية، حيث تعتمد الدول الى التقيد بها طوعا لاسباب سنطرحها لاحقا، ومن اجل ادراك ماهية هذه القواعد ودورها في تطوير قواعد القانون الدولي التقليدي (الملزم)، لابد لنا ان نتطرق الى تعريف القانون غير الملزم في الفرع الأول، وأيضا نبحث في الطبيعة القانونية لقواعد القانون غير الملزم في الفرع الثاني، وكما يأتي:

الفرع الأول: تعريف القانون غير الملزم

دخل التعاون الدولي عصر القانون غير الملزم (القانون الناعم) الى جانب القانون التقليدي من فترة ليست بالقليلة، حيث يتم استبدال المصادر الرسمية الممثلة بالمعاهدات والعرف بشكل متزايد بالتعاون غير الملزم وغير الرسمي بين الدول، فقد انخفض مقدار توليد المعاهدات الجديدة منذ تسعينات القرن العشرين بما يوحي ان اشكال القانون التقليدية تواجه ازمة عميقة^١.

وقد حضي موضوع القانون غير الملزم باهتمام كبير من قبل فقهاء القانون الدولي العام، فمع التسليم بأهميته وبأهمية الادوار التي يؤديها اليوم، الا انه سبب الحرج لهم في كثير من الاحيان، فهو من ناحية ليس قانون بالمعنى الدقيق للكلمة، حيث علق البروفيسور ويل عليه بالقول "انه ليس قانونا على الاطلاق" ومن ناحية ثانية هو ليس مجرد سياسة فقط^٢، هو مفهوم غامض يتصارع معه الفقهاء حيث كان محل نزاع مستمر من حيث الاعتراف به او انكاره ودحضه وانتقاده، الى ان تم التوصل أخيرا الى ان القانون المرن له قيمه كبيرة في معالجة العديد من المشكلات^٣.

يشير القانون غير الملزم الى المعايير الدولية التي تكون غير ملزمة عن عمد بطبيعتها ولكن لاتخلو من أهمية قانونية وتقع في منطقة الوسط بين القانون والسياسة، ويظهر القانون غير الملزم بوضوح في اطار القانون الدولي على الرغم من انه تم نقله من القانون الداخلي مؤخرا، وتتراوح صوره بين الاتفاقيات المبرمة بين الدول والتي لا ترقى الى مستوى القانون الدولي بالمعنى الدقيق وانواعا من قرارات المنظمات الدولية التي تكون التزامات غير تعاهديه وبالتالي غير قابلة للتنفيذ اما لكونها غير ملزمة او انها ملزمة لكنها تكون غامضة، بحيث تترك تقديرا كاملا للأطراف فيما يتعلق بالتنفيذ او انها لا تفوض أي اطراف ثالثة

¹- Ingird wuerth ، custom in the age of soft law ، working paper ، p1.

² - Andrew t. Guzman and Timothy l. Meyer ، explaining soft law ، journal of legal analysis ، volume 2 ، number 1 ، spring 2010 ، p3.

³ - Alexander Anile ، law or not? Considering the value of international soft law in addressing environment problems ، 4 Perth international law journal ، 2019 ، p21.

صلاحية مراقبة التنفيذ لذا تكون الاتفاقية لينة، وأيضا مدونات السلوك والبيانات التي يعدها افراد بصفتههم غير الحكومية ولكنها تهدف الى إرساء مبادئ دولية ، والتوصيات وخطط العمل وقواعد السلوك^١. يعرف دوبيوي القانون غير الملزم بأنه (ليس قانونا بعد او ليس قانونا فقط)، وبعبارة أخرى فان القانون غير الملزم يقع خارج المصادر الرئيسية للقانون الدولي المنصوص عليها في المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية باعتبارها تنشئ قواعد معترف بها من قبل الدول^٢، ان هذا التعريف يثير لنا تحديين هامين الأول . انه يحدد الحد الفاصل بين القانون غير الملزم والقانون الصارم لكن لا يبين الحد الفاصل ما بين القانون غير الملزم وانعدام الالتزام، فعلى سبيل المثال عندما يصدر قائد وعدا في خطاب عام هل يعد هذا قانونا مخففا ام مجرد سياسة، لم يتم التوصل الى تمييز واضح بصدد ذلك حتى اليوم، ونتأمل هنا معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية الثانية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي(سولت)، حيث تم التوقيع عليها عام ١٩٧٩ ولكن بعد الغزو الروسي لأفغانستان عام ١٩٨٠ اختار الرئيس الامريكي كارتر عدم التصديق عليها ، ولم يتم اكمال ابرام المعاهدة ، الا ان الرئيس ريغان اعلن سنة ١٩٨٢ عن نيته الالتزام طوعا بما ورد في احكام اتفاقية سولت على اساس متبادل ، وهو ما تحقق لعدة سنوات بعد ذلك، هنا جادل البعض بالقول ان هذا الالتزام كان مجرد التزام سياسي لا التزام قانوني مخفف.

اما التحدي الاخر هو تفسير انتشار القانون غير الملزم الواسع، حيث يوصف اي شيء يشبه القانون بأنه قانون غير ملزم، بما في ذلك المستندات المكتوبة الموقعة من الدول اثناء التفاوض لعقد المعاهدات، وتبادل الوعود في المراسلات الدبلوماسية والتصويت في المنظمات الدولية وقرارات المحاكم الدولية بحيث يتكون لدينا مجموعة واسعة من الاشكال للقانون غير الملزم^٣.

ويعرف القانون غير الملزم ايضا بأنه مجموعة الأدوات القانونية ذات الطبيعة المعيارية التي ليس لها قوة ملزمة والتي لا يمكن تطبيقها الا من خلال القبول الطوعي للدول، فهو عبارة عن مجموعة من القواعد غير الملزمة قانونيا ولا قضائيا، والتي اصبحت محل اهتمام أكاديمي واسع لما لها من دور في تطوير القاعدة القانونية الدولية^٤.

1-Arif Ahmed and md. Jahid Mustafa ، role of soft law in environmental protection ;An overview ، global journal of politics and law research ، vol.4 ، no. 2 ، pp1-18 march2016 ،Bangladesh ، p3.

^٢ نصت الفقرة ١ من المادة ٣٨ من النظام الأساسي لحكمة العدل الدولية على (تطبق المحكمة التي تتمثل مهمتها في الفصل وفقا للقانون الدولي ، في النزاعات المعروضة عليها: ١-الاتفاقيات الدولية ، سواء كانت عامة او خاصة ، التي تحدد القواعد المعترف بها صراحة من قبل الدول المتنازعة. ٢-العرف الدولي ، كدليل على ممارسة عامة مقبولة كقانون. ٣-المبادئ العامة المعترف بها من قبل الدول المتحضرة) وهي بذلك تقرر مصادر القانون الدولي العام الرسمية.

^٣ - Andrew t. Guzman and Timothy l. Meyer, op.cet , p5.

^٤-Henry Deeb Gabriel ، the use of the soft law in the creation of legal norms in international commercial law; how successful it has been? ، paper presented at the “transnational law conference ، university of Michigan law school ، September 2018 ، p414.

مع ملاحظة ان هناك تسميات عديدة تطلق على القانون غير الملزم، فكان ماكنير اول من استخدم تعبير القانون غير الملزم للإشارة الى القواعد غير الملزمة^١، كما اطلق عليه تسمية القانون الناعم إشارة الى نعومة محتوياته، الى جانب تسميته القانون اللين كونه ليس قانونا ملزما في حد ذاته^٢.

ويعرف القانون غير الملزم كذلك انه عبارة عن اعلان قاعدة في شكل كتابي غير ملزم ويظهر بصورة موثيق او قرارات او إعلانات او توصيات صادرة عن المجتمع الدولي وليس المقصود منها ان تكون ملزمة مثل القانون الدولي^٣.

يمكننا ايراد امثلة توضح ماهية القانون غير الملزم من الناحية الواقعية، منها الإعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة ١٩٤٨ الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في صيغة توصية، ومنها على سبيل المثال اصدار منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "فاو" وبشكل مشترك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة اليونيدورا (وهي منظمة خاصة بالمعاملات التجارية الدولية) الدليل القانوني للتعاقد بشأن الزراعة التعاقدية عام ٢٠١٥ والذي صمم لتقديم إرشادات قانونية عامة توفر نماذج للتشريعات المحلية (أي ليكون بمثابة قانون نموذجي)، وليكون بمثابة مساعد للمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات، أي انه يقدم نوع شروط العقد التفصيلية التي تحتاجها الأطراف في معاملة معينة^٤.

كذلك قيام ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأشخاص النازحين داخليا الدكتور فرانسيس دينغ بتقديم " المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي" الى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان، استجابة الى طلب الأمانة العامة بإعداد اطار مناسب لمعالجة مشكلة النازحين داخليا، والمبادئ التوجيهية هي ليست قانونا ملزما فهي ليست معاهدة دولية ولا على الأقل اعلانا اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد التشاور مع الدول الأعضاء وعلى الرغم من انه كان يحظى بصلاحيات اعتماد أي منها، لكن فضل اعتماد تلك المبادئ بعد مشاورات مع الخبراء القانونيين وممثلي الوكالات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وبرر السيد دينغ اعتماد هذه الصيغة بسبب الرغبة في تجاوز وضع اتفاقية او معاهدة يستغرق إنجازها فترة زمنية طويلة مما يؤدي الى إعاقة القيام بالعمل الإنساني لفترات طويلة، إضافة الى ان هذه الوثيقة ستكون كافية لتقديم التوجيه اللازم للدول والوكالات التي تتعامل مع النازحين داخليا^٥.

وعرف الكساندر ديمن القانون غير الملزم بانه مجموعة من المواقف (الاحكام والمواقف والمبادئ) المدرجة في الوثائق التي لا تشكل مصادرا ملزمة رسمية للقانون بحسب الفقرة ١ من المادة ٣٨ من النظام الاساسي

¹ - Maria Anna corvaglia & Laura maschner ، the complementarity of soft and hard law in public procurement ، between harmonization and resilience ، working paper prepared for the biennial conference of the American society of international law interest group ، 2012 ، George Washington university school of law ، p.

²- Alexander Anile ، op.cet ، p22.

³ - Arif Ahmed and md. Jahid Mustafa ، op.cet ، p6.

⁴ - Henry Deeb Gabriel ، op.cet ، p428.

⁵ - Walter kalin ، how hard is soft law? the guiding principles on internal displacement and the need for a normative framework ، university of bern ، Switzerland ، 19 december2001 ، p1.

لمحكمة العدل الدولية، هذه المواقف ليس لها قوة قانونية ملزمة ولكنها مع ذلك يمكن ان تكون لها عواقب قانونية (غير مباشرة) معينة وتهدف الى تحقيق هذه العواقب وتؤدي اليها^١. وهوما نجده أكثر التعريفات دقة ووضوح.

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لقواعد القانون غير الملزم

يختلف صنع قواعد القانون الدولي اختلافا جذريا عن صنع القانون المحلي نظرا لعدم وجود هيئة تشريعية عليا مشتركة وولاية قضائية رسمية والزامية لتسوية النزاعات، فالدول وحدها باعتبارها جهات فاعلة مركزية في القانون الدولي لها هامش واسع من السلطة التقديرية فيما يتعلق باعتماد الصكوك حيث تعتمد قواعد معينة من خلال الإعلان عن رغبتها بالالتزام بقواعد معينة متى ما توافقت مع رغباتها، الا انها من جهة أخرى اخذت تتوسع باعتماد مصادر غير رسمية ممثلة بقواعد القانون غير الملزم في علاقاتها الدولية، ويقف وراء ذلك العديد من الأسباب منها الضعف الهيكلي للقانون الدولي الناجم عن التباين السياسي والاقتصادي لدول العالم المختلفة، كما ان انشاء معاهدة ما يكلف الدولة نفقات باهظة، كذلك فان المعاهدة تقيد سيادة الدول، ومع الحاجة الملحة لوجود قواعد تنظم العلاقات الدولية لجأت الدول الى القواعد غير الملزمة لتحقيق ذلك التنظيم^٢.

ونظرا لكون الدول أصبحت تلجأ بشكل متزايد الى قواعد القانون المرن، فقد نشأ جدال فقهي حول القيمة القانونية لتلك القواعد والى أي مدى ممكن اعتبارها رديف لقواعد القانون التقليدي (القانون الصارم)، فاتباع المذهب الوضعي ينظرون الى القانون الدولي بشكل صارم ومحدد، ويرجح هذا المذهب العديد من المؤلفين الذين ظهروا أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين امثال بيرجسوم وجيلينك وتريل، والذين يرون ان الدولة مطلب لا غنى عنه لإنشاء القاعدة القانونية الدولية، فالقانون الدولي موجود وصالح اذا تمت الموافقة عليه من قبل الدول وان الاتفاقيات الدولية لها قوة ملزمة لعدم وجود بديل افضل ولايمكن ان تتحلّى الاتفاقيات السياسية والأخلاقية بنفس القوة الملزمة^٣.

فأنصار هذا المذهب يميزون بين القانون وغير القانون، فلا يوجد قانون نسبي او قانون غير ملزم، فإما ان يكون قانونا على الاطلاق او لا يكون قانونا، وهذا الامر ينطبق على المصادر الأخرى للقانون وهي الأعراف الدولية والمبادئ العامة للقانون فهي لا تستمد شرعيتها الا من موافقة الدول بشكل غير مباشر ويذهب أنصار هذا المذهب الى القول بإمكانية اعتبار القواعد غير الملزمة دليل على نشوء قاعدة عرفية جديدة، فبلوتمان يرى ان القانون المرن يعد مرفوضا كون الدول لا تشعر بانها ملزمة باتباعه، كما انه سيكون من الصعب التمييز بين القانون غير الملزم و(القواعد غير الملزمة) كما انه مخالف للشكليات، لذا لا يمكن اسناد صفة الالتزام للقانون غير الملزم^٤.

¹ -Alexander demin ، soft law concept in a globalized world ; issues and prospects ، p59.

² - Maria Ana corvaglia and Laura maschner ، op.cet ، p7.

³ -Matthias Goldman ، we need to cut of the head of the king; past present and future approaches to international soft law ، Leiden journal of international law ، 2012 ، p340.

⁴ - The same resource ، p344.

بينما يناقش البعض بالقول ان الجهات الفاعلة دوليا أصبحت تستخدم اليوم اتفاقيات ذات خصائص متباينة لتحقيق أهدافها، فالقاعدة الدولية تتميز بثلاث خصائص هي دقة القاعدة والالتزام والتفويض الى جهات ثالثة لمراقبة تنفيذ الالتزام، وكلما كانت هذه الخصائص موجودة وواضحة كنا امام كان صارم وملزم وكلما فقدت او ضعفت احدى تلك الخصائص اتجهنا اكثر باتجاه القانون اللين، فالقانون الملزم يشير الى التزامات ملزمة قانونا وتكون دقيقة يتم صياغتها بدقة ويعهد الى اطراف ثالثة بمراقبة تنفيذها، وبمجرد اضعاف بعد واحد من ابعاد تلك القاعدة الملزمة فان القاعدة الملزمة تتحول الى قاعدة لينية، فمثلا اذا كانت الاتفاقية ملزمة رسميا ولكن محتواها غامض بشكل يترك تقديرا كاملا للأطراف بتقدير الية التنفيذ او التفسير او مراقبة التنفيذ، فان الاتفاقية تكون لينية، كذلك اذا لم تكن الاتفاقية ملزمة رسميا فأنها تكون لينية، وأخيرا اذا كانت الاتفاقية لا تفوض أي طرف ثالث لمراقبة التنفيذ حيث تستطيع الدول التحلل من التزاماتها بموجبها بسهولة ودون تعرضها لعقوبات معينة، لذا يرون ان التفرقة والتمييز ما بين القانون الملزم وغير الملزم هو امر وهمي^١.

المدرسة الواقعية الحديثة وتمشيا مع الواقع أصبحت مدركة ان القانون غير الملزم اصبح يمثل شكلا جديدا من موافقة الدول، الى جانب ان موافقة الدول أصبحت اقل أهمية في النهاية حيث تتحول قواعد القانون غير الملزم الى قواعد ملزمة، ويجادل البعض بان نصوص القانون غير الملزم تتم صياغتها مثل القانون الدولي الملزم وتوفر الاساس للاستدلال القانوني والنزاعات ويكون لها تأثير في مجال القضية المعنية فهي لا تختلف حقا عن القانون الملزم، كذلك يرى اخرون ان قواعد القانون غير الملزم تبدو في بعض الأحيان اكثر قانونية ووضوح من بعض نصوص الاتفاقيات الدولية التي يشوبها الغموض والقصور والتي تبدو من خلال صياغتها انها غير ملزمة^٢، فهناك الكثير من الأمثلة على صكوك غير ملزمة رسميا يتم تعريف المحتوى فيها بدقة شديدة بحيث يمكن دمج الاحكام الواردة فيها بسهولة مع اتفاق ملزم، على النقيض من ذلك هناك العديد من الاتفاقيات الدولية الملزمة التي تبدو انها لا تستطيع خلق التزام او عبء واضح، ومن الأمثلة على ذلك اتفاقية التلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود لعام ١٩٧٩ التي تنص على (يجب على الأطراف ان تسعى الى الحد من التلوث والتقليل منه تدريجيا قدر الإمكان)^٣.

لكل ذلك ينبغي علينا ان نعتبر القانون غير الملزم معادل وظيفي للقانون الملزم فهو يتفاعل مع القانون الملزم أحيانا كبديل عنه في حال تعذر الحصول على القاعدة الملزمة، وأحيانا أخرى يكون مكمل للقاعدة الملزمة في حال وجود نقص او غموض يشوبها، فقواعد القانون غير الملزم يمكن ان تساعد في توليد المعرفة من خلال (استخدام المقارنة المرجعية، ومراجعة النظراء، وتبادل الممارسات الجيدة، وتطوير الأفكار المشتركة، وبناء الثقة، وأخيرا وضع معايير غير ملزمة يمكن ان تتحول في نهاية المطاف الى

¹ -Gregory c. Shaffer and mark a. Pollack ، hard vs. soft law; alternatives ، complements and antagonists in international covenances ، 2010 ، p714&715.

² - Matthias Goldman ، op.cet ، p344.

³ - Alexander Anile ، op.cet ، p23.

معايير ملزمة متى ما حظيت بدرجة اعلى من الاجماع ، فضلا عن قيامه بدور المنافس او الخصم للقانون الملزم ، فالتفاعل المستمر بين قواعد القانون الملزم وغير الملزم لا يقتصر على تحقيق المكاسب والمزايا بل يؤدي أيضا الى حصول نزاع بين تلك القواعد^١.

المطلب الثاني: دور قواعد القانون غير الملزم في تطوير القانون الدولي

بعد ان تطرقنا الى تعريف القواعد غير الملزمة وطبيعتها القانونية لابد لنا ان نبحث في دور تلك القواعد ومدى فاعليتها في مجال تطوير القانون الدولي العام ، وتلافي العيوب التي تحيط بالمصادر التقليدية له، وهذا يستوجب منا التعرف على الأسباب التي تدفع الى اللجوء الى قواعد القانون غير الملزم ، وذلك في الفرع الأول، وأيضا البحث في ابرز المجالات للقواعد غير الملزمة وذلك في الفرع الثاني ، وأخيرا لابد لنا من ايراد تقييم نهائي لها للبحث في المحصلة النهائية المتكونة من التوسع بالاستعانة بقواعد القانون غير الملزم وما يحويه من إيجابيات وسلبيات وذلك في الفرع الثالث وكما يأتي:

الفرع الأول: أسباب اللجوء الى استخدام قواعد القانون غير الملزم في نطاق القانون الدولي

هناك الكثير من الاسباب التي تدفع الدول الى اللجوء الى استخدام اشكال متنوعة من قواعد القانون غير الملزم دون المصادر التقليدية للقانون الدولي وفي مقدمتها المعاهدات الدولية، منها الحاجة الى تحفيز التطورات المستمرة لمسألة ما وانشاء نظام اولي مرن ينص على تطوير القاعدة المعنية، الى جانب السرعة في عقدها وتجنب الإجراءات المعقدة لاعتماد المعاهدات، فضلا عن عدم وجود الموافقة النهائية حول موضوع القانون الغير ملزم وعدم ثقة الدولة من موقفها النهائي من القاعدة الملزمة^٢.

وتقف في مقدمة اسباب التحول نحو القانون غير الملزم ، هي النقص النسبي في نجاح عقد معاهدات واتفاقيات دولية في مجالات معينة كمجال التجارة على سبيل المثال، فعقد المعاهدة الدولية يستلزم دخول الدول في اجتماعات ومناقشات واعمال تحضيرية تستغرق وقتا طويلا وتستلزم موافقة جميع الدول المشاركة في المفاوضات على الصيغة النهائية ، وهذا امر لا يتناسب مع الكثير من موضوعات القانون الدولي ومنها القانون التجاري التي تستلزم سرعة في الصياغة والاعتماد تلبية للممارسات التجارية الدولية التي تخضع للتطور المستمر ، الى جانب قدرة القانون غير الملزم على المواءمة والتنسيق بين مجموعة القوانين المختلفة للدول عن طريق اخذ اقل المميزات الموجودة في مجموعة القوانين ودمجها في تشريع واحد وبالتالي تجاوز الاختلافات في السياسات القانونية الوطنية.

ويمكننا ان نضرب مثلا على ذلك الفشل او البطء في عقد الاتفاقيات الدولية من خلال النظر الى اتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع، حيث استغرق اكمال الاتفاقية أكثر من ثلاثين عاما، لتظهر بعد ذلك بنطاق محدود لا يتناول أكثر المشاكل أهمية وخصوصا المتعلقة بالدفع والتمويل حيث احتوت مستوى عال من العمومية بحيث أصبحت تغطي الأمور السطحية فقط^٣.

¹ - Gregory c. Shaffer and mark a. Pollack ، op.cet ، p727.

² - Hartmut hillgenberg ، a fresh look at soft law ، ejil ، vol.10 ، no.3 ، 1999 ، p501.

³ -Henry Deeb Gabriel ، op.cet ، p417.

وحتى في المفردات المستخدمة تميل قواعد القانون غير الملزم الى استخدام المفردات الأكثر مرونة ووضوح لدى النظم القانونية المختلفة لتلبية الحد الأدنى من القبول لدى جميع الدول^١.

كذلك تبرز أهمية الصكوك القانونية الناعمة من خلال قابليتها للتحديث بشكل مستمر، ففي مجال التجارة، توفر قواعد القانون غير الملزم مجموعة من القواعد القابلة للتحديث باستمرار والتي تمتاز بسهولة مراجعتها، فقانون التجارة الدولية والقانون المالي الدولي يخضع لعدد كبير من القوانين غير الملزمة المعترف بها على نطاق واسع، فهناك قواعد جديدة يتم صياغتها باستمرار بواسطة مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة المصرفية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وغيرها الكثير^٢.

كما اعتمدت العديد من القطاعات الحكومية وغير الحكومية والصناعية عدد من القواعد القانونية غير الملزمة لإدارة الذكاء الاصطناعي وتتمثل بالمعايير الخاصة وأفضل الممارسات، ومدونات قواعد السلوك والمبادئ التوجيهية، وهي تتعرض لقدرة كبير من التطوير والتنفيذ بسبب الوتيرة السريعة لقطاع التكنولوجيا^٣.

ومن الأسباب الى تدفع الدول الى تفضيل القانون المرن هو الاعتقاد بنظرية تجنب الخسارة، وذلك عندما تسعى الدول الى تجنب العواقب التي قد تترتب عليها في حال مخالفتها لقواعد المعاهدة التقليدية، والتي تظهر في شكل عقوبات او المعاملة بالمثل او فرض التعويض عليها او فقدان السمعة، فالقانون الصارم يحتوي على عنصر امتثال اقوى من القانون المرن بسبب قيام المسؤولية في حال المخالفة على الطرف المخالف ويتجسد ذلك بثلاثة عناصر هي السمعة والانتقام والمعاملة بالمثل، فتعد المعاملة بالمثل احد الأسباب التي تدفع الدول الى اختيار اتفاقية القانون غير الملزم بدلا من المعاهدة، ففي المعاهدات يعد امتثال احد اطراف المعاهدة سببا لامتنثال الطرف الاخر، وهي تعد الية امتثال جيدة تضمن قيام جميع الأطراف بتنفيذ التزاماتها والا كانت عرضة لامتناع الطرف الاخر عن التنفيذ في حال المخالفة، اما الية الانفاذ الأخرى المتمثلة بالسمعة فان الدولة التي تدخل في معاهدة دولية ولا تلتزم بالتزاماتها بموجبها تكون عرضة لاكتساب سمعة سيئة على صعيد المجتمع الدولي حيث تكون التزاماتها المستقبلية اقل مصداقية للغير، لذا تعد خسارة السمعة امرا مكلفا للدول على الصعيد الدولي وهو امر واضح في حال كانت المخالفة لمعاهدة دولية على عكس المخالفة لقانون غير ملزم الذي تستطيع الدولة التحلل منه بطريقة اقل ضررا كونها غير ملزمة به أساسا من الناحية القانونية^٤.

من المميزات الأخرى كذلك انه يمكن ابرام تلك الاتفاقيات من قبل أطراف لا ينطبق عليها وصف الدولة وهو شرط أساسي لأبرام المعاهدة التقليدية مثل اتفاقية بلفاست المتعددة الأطراف لعام ١٩٩٨ بشأن

¹ - The same resource ، p415-416.

² - Larry de. Matteo ، soft law and the principle of fair and equitable decision making in international contract arbitration ، the chines journal of comparative law ، 2013 ، p23.

³ - Gary marchant ، soft law; governance of artificial intelligence ، Arizona state university ، p12.

⁴ - Andrew t. Guzman and Timothy l. Meyer, op.cet, p7.

مستقبل ايرلندا الشمالية، او لإبرام اتفاقيات مع أطراف معينة لا ترغب الأطراف الأخرى في الاتفاقية الاعتراف بها، اوفي ابرام اتفاقية مع أطراف تتمتع باختصاص محدود فقط كما هو الحال بالولايات الألمانية.^١

ومن مميزات القانون غير الملزم هي المرونة والانتقائية في التنسيق، فليس من الضروري ان تخضع أدوات القانون غير الملزم لنفس معايير الالتزام بالقواعد المحلية، فيمكن انتقاء الاحكام التي تناسب حاجة محددة في القانون الذي تتم صياغته في سبيل تحقيق أفضل نتيجة مرجوة، فصيغة القانون غير الملزم تعتمد على انتقاء أفضل الممارسات والأفكار التي تعكس توازن المصالح والتقاليد دون التقيد بمصالح حكومية محددة.^٢

في مقابل هذه المميزات للقانون غير الملزم ، يصف العديد من الفقهاء المعاهدات الدولية باعتبارها الوسيلة التقليدية للنظام القانوني الدولي بالملزمة وغير الفاعلة ، كونها ترتبط بإرادة الدول التي لا يوجد أي ضمان حقيقي لالتزامها وتنفيذها الدقيق للمعاهدة او الاتفاقية، وحتى عندما تصدق دولة ما على معاهدة معينة فإنها لا تظهر رغبة حقيقية في التنفيذ الكامل لبنود الاتفاقية، فحتى الدول التي وقفت في طليعة الدول التي تعمل على تعزيز وتطوير القانون الدولي ، قد طورت تقنيات تسمح لها بتجنب التنفيذ بشكل لا يثير مسؤوليتها الدولية، ومن تلك الطرق " التحفظات" حيث تعتمد اليها الدول من اجل استبعاد تطبيق نصوص معينة في الاتفاقية او تعديل الأثر القانوني المترتب عليها، ومنها أيضا استبعاد أسلوب التنفيذ الذاتي للمعاهدة حيث لا يمكن الاحتجاج بها داخليا الا بعد اتخاذ إجراءات تشريعية تنفيذية تدمج المعاهدة بالتشريع المحلي، وهو ما لا يحصل غالبا.^٣

الفرع الثاني: مجال القواعد غير الملزمة

يشهد القانون الدولي اليوم حالة من التوسع والتجزؤ ، بحيث اصبح الحديث يدور عن فروع مختلفة ومستقلة للقانون الدولي، وذلك نابع من ان القانون الدولي ماهو الا انعكاس لفروع القانون المختلفة الموجودة في النظم الوطنية ، ترتقي من حيث التنظيم لتجد مجالا واسعا لها على المستوى الدولي، فنجد القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الصحي الدولي والقانون التجاري الدولي ، والقانون البيئي الدولي والقانون الدولي لحقوق الانسان، وفي مجال بحثنا فان قواعد القانون غير الملزم موجودة وبشكل واضح في جميع هذه الفروع، الا ان الصور الاوضح لهذه القواعد موجودة بشكل اكبر في كل من القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون التجاري الدولي ، والقانون البيئي الدولي ، وكما يأتي:

اولا: القانون الدولي لحقوق الانسان: لقد أصبحت مسألة ابرام اتفاقيات دولية في مجال حقوق الانسان من المسائل الصعب تحقيقها كثيرا في الآونة الأخيرة، فإجراء المفاوضات داخل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان صعب للغاية وهي تشمل تعددا سريعا في الأفكار والمواقف بين الدول بشأن حقوق الانسان ،

¹ - Hartmut hillgenberg ، op. CET ، p 501.

² - Henry Deeb Gabriel ، op.cet ، p419.

³ -- Walter kalin ، op.cet.p3.

فهناك العديد من المشاريع التي استغرقت وقتا طويلا جدا في التفاوض والاعداد ولم تصل حتى اليوم الى مرحلة متقدمة في المفاوضات، منها مشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب لعام ١٩٩٢ ولم يتم التوصل الى مرحلة متقدمة فيها حتى اليوم، فضلا عن الاتفاقيات التي فشلت في الحصول على التصديقات الكافية منها اتفاقية العمال المهاجرين التي ابرمت عام ١٩٩٠ ولازال لم تحز التصديقات المطلوبة^١.

لذا يبدو ان الاستعانة بقواعد القانون الملزم خيارا أفضل من المعاهدات الدولية فتجد العديد من القواعد غير الملزمة الصادرة في مجال حقوق الانسان منها المبادئ التوجيهية الخاصة بالأفراد النازحين داخليا انفة الذكر، والمبادئ التوجيهية بشأن الاعمال التجارية وحقوق الانسان التي وافق عليها مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة في حزيران ٢٠١١، فقد فضل الممثل الخاص للأمم العام للأمم المتحدة هذه الصورة من القانون الناعم لقناعاته بكونها أفضل اداة تحقق مشاركة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة^٢. ولا يفوتنا ان نذكر الاعلان العالمي لحقوق الانسان وهو اهم وثيقة عالمية في مجال حقوق الانسان وقد صدر بصورة توصية غير ملزمة ووافقت عليه الدول لأنها لن تلتزم به الا ان الوضع قد اختلف بمرور الزمن حيث أصبح ينظر الى الاعلان العالمي باعتباره وثيقة ملزمة قانونا، ويمكن ان يؤدي انتهاك احكامه الى تبعات سياسية وقانونية فضلا عن فرض عقوبات على الدولة التي تنتهك احكامه.

ثانيا: قانون التجارة العالمي: يذهب البعض الى القول بان نشأة القانون غير الملزم على صعيد القانون الدولي ظهرت اول مرة على صعيد العادات التجارية خلال العصور الوسطى^٣.

يتميز قانون التجارة العالمي بخصوصية وحساسية التحديات التي يواجهها في مجال تنظيم المشتريات العامة، ومع ما ذكرناه من عيوب تحيط بالقانون الملزم والتي لا تلائم السرعة والمرونة التي تلازم التجارة العالمية، فقد برزت قواعد القانون الغير ملزم كبديل ممتاز لتنظيم أمور التجارة الدولية، ويظهر هنا قانون الاونسيترال النموذجي باعتباره المنظم الأول للمشتريات الحكومية على المستوى الدولي^٤.

كذلك قانون الأوراق المالية الدولي الذي اعتمد بشكل كبير على قواعد القانون غير الملزم كونها توفر السرعة والمرونة والخبرة التي يتطلبها التنظيم الدولي للأوراق المالية وعملت المنظمة الدولية لهيئات تنظيم الأوراق المالية (الايكو) على اصدار العديد من القواعد والمبادئ وافضل الممارسات لسوق الأوراق المالية منها مبادئ تنظيم الأوراق المالية لعام ١٩٩٨ والتي تم تعديلها عام ٢٠٠٣ وهي غير ملزمة للدول

¹ - The same resource ، p2.

² - Alexander demin ، op. cet ، p53.

³ - Alexander demin ، op. cet ، p58.

⁴ - Maria Ana corvaglia and Laura maschner ، op.cet ، p 8.

⁵ تأسست المنظمة عام ١٩٧٤ تحت مسمى "مؤتمر هيئات الأوراق المالية بين الامريكيتين ، وقد سميت بالمنظمة الدولية لهيئات الوراق المالية عام ١٩٨٣ على إثر توسع نطاقها ، وهي تعمل على تعزيز التنظيم من اجل المحافظة على أسواق عادلة وسليمة وفعالة وتبادل الخبرات والتجارب الخاصة في سبيل تطوير الأسواق المالية المحلية وتقديم المساعدة لتعزيز نزاهة الأسواق

الأعضاء الا انها اثبتت فاعليتها وانها كانت محل احترام للدول الأعضاء كذلك مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي قام بإعداد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية^١.

كذلك مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بشأن العقود الدولية لعام ٢٠١٠، وقواعد بورصات الأوراق المالية، ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأوروبا^٢.

ثالثاً: القانون الدولي البيئي: يحتوي القانون الدولي البيئي على ٥٠٠ اتفاقية متعددة الأطراف و٢٠٠ مؤسسة تابعة عنها، قائمة على تحقيق هدف حماية البيئة وحل المشكلات البيئية، وفي ذات الوقت كان هناك تطور مستمر وملحوظ لقواعد القانون غير الملزم في ذات المجال، ولعل اهم سبب لذلك التوسع في مجال القانون الدولي البيئي هو ما تتميز به قواعد القانون غير الملزم من مرونة عالية حيث انها تتيح مشاركة واسعة من قبل الدول والجهات الفاعلة من غير الدول في تلك القواعد^٣.

الفرع الثالث: تقييم القانون غير الملزم

وفي نهاية المطالب لا بد من استعراض اهم المزايا والعيوب لقواعد القانون غير الملزم، وكما يأتي:

أولاً: مزايا القانون غير الملزم

يجادل البعض فيما يتعلق بتقييم القانون غير الملزم بالقول ان القانون غير الملزم ان لم ينجح في تحقيق بعض الجوانب الإيجابية فانه يتحول الى مجرد تمرين أكاديمي مثير للاهتمام وأنه لا يعد في هذه الحالة حاجة في حد ذاته لكنه يكون الأساس لمزيد من التطور، فهي هنا تقدم التوجيه الأفضل لأفضل الممارسات في إطار القانون الوضعي، فهي تعد مصدر مناسب وجاهز للقانون وهنا نتجاوز مسألة صعوبة الاعداد والصياغة، وهي غالباً ما تحوي قواعد صحيحة لأنها انعكاس صادق للتفكير القانوني الحالي^٤، فحتى اضعف صور القانون غير الملزم وأكثرها ليونة وهي المبادئ التوجيهية التي تصدر بشكل مباشر ودون عرضها على الدول على غرار التوصيات والاعلانات والقرارات التي تعتمد على اجماع الدول، فأنها قد كتبت من قبل خبراء في القانون الدولي وهي الأداة الأكثر نعومة الا انها في الواقع الأكثر قانونية وتركيزاً على القانون الدولي، فمن الممكن الاستشهاد بالعديد من الاحكام الواردة فيها والتي تناولت كل المبادئ تقريباً ووضعت لها صياغة قانونية دقيقة^٥.

اليوم ومن ناحية واقعية اصبحت نصوص القانون غير الملزم بمثابة اساس او نموذج اولي يسترشد به في عملية سن قواعد قانونية ملزمة على الصعيد الدولي، وهناك امثلة كثيرة وشائعة تدل على نجاح تلك القواعد منها مثلاً استخدام المبادئ التوجيهية للوكالة الدولية للطاقة الذرية كأساس للموافقة السريعة على اتفاقية الاخطار المبكر بوقوع حادث نووي عام ١٩٨٦، كذلك اعتماد اعلان حماية جميع الاشخاص من

¹ - Roberta s. karmel ، the hardening of soft law in securities regulation ، Brooklyn law school ، faculty scholarship ، and 2009 ، p899-902.

² -- Alexander demin ، op.cet ، p65.

³ - Alexander Anile ، op.cet ، p2^٨

⁴ - Henry Deeb Gabriel ، op.cet ، p421.

⁵ - Walter kalin ، op.cet.p6.

التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام ١٩٧٤ كأساس لصياغة معاهدة مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة المهينة أو القاسية أو اللا إنسانية لعام ١٩٨٤، وإعلان حقوق الطفل كأساس لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل ١٩٥٩، وإعلان القضاء على التمييز ضد المرأة لعام ١٩٦٧ كأساس لاعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ وغيرها الكثير^١.

ويجزم الكثيرون ان القانون غير الملزم قد طور قانونا عرفيا على كثير من الأصعدة لان الدول عندما تلجا الى القانون غير الملزم لأنها تكون غير متأكدة ما اذا كانت القواعد التي تتبناها اليوم سيكون مرغوبة غدا ، ومع تغيير توقعات الدول في الظروف المستقبلية، يمكن ان يتطور القانون الغير ملزم الى قانون عرفي عندما تحظى تلك القواعد باعتراف الدول وتأخذ به باعتباره ملزما لها وهناك مثال بارز لنشوء قاعدة عرفية من قواعد القانون غير الملزم في نطاق القانون الدولي البيئي وهو مبدأ المنع حيث ظهر هذا المبدأ اول الامر في اعلان ستوكهولم ، ليتم النص عليه بعد ذلك في العديد من النصوص والوثائق غير الملزمة ، ليتحول مبدأ المنع الى قاعدة عرفية راسخة في القانون الدولي^٢.

في مقابل ذلك هناك جانب من الفقه يرون ان القانون غير الملزم تفوق في كثير من الاحيان على العرف الدولي، فهو أكثر وأسرع انتشارا ففي الوقت الذي تجد فيه ان هناك توجه واسع نحو اعتماد اشكال مختلفة من قواعد القانون غير الملزم، نجد هناك تراجعاً في نشوء القواعد العرفية الدولية، والتي لا توفر قواعد واضحة ومحددة بسبب عالميتها وعدم خضوعها للتفاوض، فضلا عن انها لا تحوي قواعد امثال او مراقبة ولا تحوي قواعد خاصة بالقبول المشروط او الخروج عن الالتزام^٣.

ثانيا: عيوب القانون غير الملزم

هناك العديد من الانتقادات التي وجهت للقانون غير الملزم منها ان المبادئ ليست معروفة جيدا، وهذا يقلل من فاعليتها، إضافة الى ان طريقة صياغة القاعدة غير الملزمة والتي تتصف بالمرونة والعمومية قد تؤدي الى عدم فهم القاعدة، وهذا الامر قد يظهر لدى المحكمة او هيئة التحكيم التي قد تكون امام حالة من عدم اليقين في تفسير القاعدة غير الملزمة^٤.

ومن العيوب الواضحة للقواعد غير الملزمة هو عدم إمكانية مساءلة الدول في حال المخالفة، وبالتالي لا يمكن الاستناد اليها في الإجراءات القانونية على المستوى المحلي^٥.

وهناك من علق على هذا الانتقاد بالقول ان قواعد القانون غير الملزم تحترم في الواقع بالرغم من كونها غير ملزمة فهي تحتوي على وسائل انفاذ تتمثل بالحوافز الايجابية والسلبية (مثلا تلقي مساعدة من منظمة غير حكومية مشروطة باتباع القواعد، او التهديد بالاستبعاد من المشاركة في مشروع مربح، او الادراج

¹ - Alexander demin ، op.cet ، p70.

² - Alexander Anile ، op.cet ، p24.

³ -Ingrid wuerth ، op.cet ، p4.

⁴ - Henry Deeb Gabriel ، op.cet ، p423.

⁵ - Walter kalin ، op.cet.p7.

في القائمة السوداء او التشهير بإعطاء المعلومات للعامة) فضلا عن الضغط الاجتماعي الذي يمارس على المخالف^١.

الى جانب عدم وجود اليات تنفيذ، وهو امر يمكن تجاوزه من خلال استكمال الصكوك غير الملزمة باليات انفاذ غير رسمية تعبر عن احترام الدول لتلك القواعد، فهي تعد في كثير من الأحيان الشكل الوحيد للاتفاق الذي يمكن التوصل اليه بسبب استحالة التوصل الى توافق رسمي بين الدول، وهو هنا يكون أداة وليس مصدر للقانون الدولي^٢.

عيب اخر يورده الباحثون، حيث اشاروا الى ان التوجه المتزايد نحو اعتماد القانون غير الملزم لتنظيم قضايا متنوعة ضمن فروع القانون الدولي العام ادى الى خلق مجموعة كبيرة ومتنوعة من القواعد غير الملزمة، حيث تجد الدول نفسها امام التزامات عديدة ومتناقضة، مما يؤدي الى ظهور حالة عدم اليقين القانوني والصراع بين النظم القانونية المختلفة حيث يتعذر على الدول ان تلتزم بقواعد متنوعة تعالج مسألة محددة، وهذا الامر تزيد حدته في ظل توسع نطاق القانون الدولي واستقلال انظمة محددة داخله بحيث اصبح لدينا اليوم القانون التجاري الدولي والقانون الجنائي الدولي والقانون البيئي الدولي والى اخره، وهو امر يؤدي الى فقدان المنظر الشامل للقانون^٣.

¹ -alexander demin ، op.cet ، p 63.

² -- Maria Ana corvaglia and Laura maschner ، op.cet ، p 7.

³ - Andrew t. Guzman and Timothy l. Meyer, op.cet, p739.

الخاتمة

توصلنا في نهاية البحث الى جملة من النتائج والتوصيات يمكن ايجازها

أولاً: النتائج

١- ان قواعد القانون غير الملزم هي كافة القواعد التي تصاغ لتنظيم موضوع من موضوعات القانون الدولي بغير طريق صياغة المعاهدات الذي نصت عليها المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وهي لايتوفر لها أي الزام قانوني باتجاه الدول، فالدول حرة في الاخذ او عدم الاخذ بها ولايترتب على مخالفتها أي مسؤولية قانونية.

٢- تتنوع صور قواعد القانون غير الملزم ، فقد تظهر بصورة توصية صادرة من منظمة دولية ، او قرار غير ملزم ، وقد تكون بصيغة معاهدة لم تحز التصديق اللازم للنفاذ لكنها تحوي قواعد جديرة بالتنفيذ ، وقد تظهر بصورة مبادئ توجيهية او اعلان صادر من منظمة دولية، وغيرها من الصور.

٣- تفوقت القواعد على الملزمة على المعاهدات الدولية لاحتوائها على العديد من المميزات وتجنبها الكثير من عيوب المعاهدات، فهي قواعد تتصف بالمرونة والتطور المستمر، والاستجابة السريعة للتطورات الحاصلة، كما تمتاز بكونها غالباً ماتصاغ بطريقة علمية وحيادية، ومن قبل اشخاص مختصين في القانون الدولي وبعيدا عن تجاذبات المصالح السياسية للدول، مما يجعلها نموذجاً ناجحاً لاي تشريع قانوني ملزم في المستقبل.

٤- انتشرت القواعد غير الملزمة في كافة فروع القانون الدولي، وبرزت بشكل خاص في اطار حقوق الانسان وحماية البيئة، فضلا عن القانون التجاري الدولي.

٥- الى جانب كل تلك المزايا، لاتخلو القواعد غير الملزمة من عيوب لعل أهمها هو، كونها غير ملزمة ، وهذا ماينقص في فاعليتها، الى جانب فقدانها لوسائل الامتثال، وغيرها من العيوب.

التوصيات

يوصي الباحث بتجاوز النظرة التقليدية للقانون الدولي ومصادره الرسمية ، والبحث في مدى فاعلية القاعدة أينما وجدت سواء في نطاق القانون الملزم ام غير الملزم ، فالعديد من القواعد منصوص عليها في معاهدات شائعة لكنها واقعا تخلو من أي الزام قانوني، وعلى العكس من ذلك توجد في نطاق القانون غير الملزم قواعد دقيقة وفاعلة ومؤثرة.

المصادر

1. Ingird wuerth ، custom in the age of soft law ، working paper.
2. Andrew t. Guzman and Timothy l. Meyer ، international soft law ، journal of legal analysis ، volume 2 ، number 1 ، spring 2010.
3. Alexander Anile ، law or not? Considering the value of international soft law in addressing environment problems ، 4 Perth international law journal ، 2019.
4. Arif Ahmed and md. Jahid Mustafa ، role of soft law in environmental protection ;An overview
 - a. ، vol.4 ، no. 2 ، global journal of politics and law research march2016 ، Bangladesh ،
5. Henry Deeb Gabriel ، the use of the soft law in the creation of legal norms in international commercial law; how successful it has been? ، paper presented at the “transnational law conference ، university of Michigan law school ، September 2018.
6. Maria Anna corvaglia & Laura maschner ، the complementarity of soft and hard law in public procurement ،between harmonization and resilience ، working paper prepared for the biennial conference of the American society of international law interest group ، 2012 ،George Washington university school of law.
7. Walter kalin ، how hard is soft law? the guiding principles on internal displacement and the need for a normative framework ، university of bern ،Switzerland ، 19 december2001.
8. Alexander demin ،soft law concept in a globalized world ؛ issues and ، prospects
9. Matthias Goldman ، we need to cut of the head of the king; past present and future approaches to international soft law ، Leiden journal of international law ، 2012.
10. Hartmut hillgenberg ، a fresh look at soft law ، ejil ،vol.10 ،no.3 ، 1999.
11. Larry de. Matteo ، soft law and the principle of fair and equitable decision making in international contract arbitration ، the chines journal of comparative law ، 2013.
12. Gary marchant ، soft law; governance of artificial intelligence ، Arizo - Roberta s. karmel ، the hardening of soft law in securities regulation ، Brooklyn law school ، faculty scholarship ، and 2009.
13. Gregory c. Shaffer and mark a. Pollack ، hard vs. soft law; alternatives ، complements and antagonists in international covnance ، 2010.